



# كلمة السيد الوزير بمناسبة تنظيم الدورة العاشرة للجائزة الوطنية للإدارة الإلكترونية "امتياز"

## الرباط في 21 دجنبر 2016

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف

المرسلين

السيدات والسادة الوزراء

حضرات السيدات والسادة

أود في بداية كلمتي هذه أن أرحب بالسيدات والسادة الوزراء وجميع الحضور الكريم شاكرا لهم تلبية دعوة وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة للمساهمة في إغناء فعاليات الجائزة الوطنية للإدارة الإلكترونية "امتياز" في دورتها العاشرة.

كما أعرب عن خالص الشكر للسيد جون فانسون بلاصي (Jean-Vincent Place)، كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بمنظومة

الدولة والتبسيط بفرنسا، على مشاركته الشرفية في أشغال هذه الدورة العاشرة.

وتأتي هذه الدورة لتؤكد على استمرارية النهج الخاص بتشجيع المبادرات المبتكرة وتعزيز تبادل الخبرات والتجارب الناجحة في مجال الإدارة الإلكترونية من خلال الوقوف على ما أنجزته الإدارة المغربية في هذا المجال خلال سنة 2016. لتكرس بذلك ثقافة التميز والإبداع وتطوير الأداء بالمرافق العمومية.

فالرؤية التي تطمح هذه الجائزة لإرسائها تكمن في تعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات بالإدارة العمومية وخلق بيئة تنافسية بغية الرفع من جودة الخدمات المقدمة والاستفادة من أفضل الممارسات، الأمر الذي ينعكس على تقدم وتطور الأداء بشكل عام ويؤهل الإدارة للاستجابة لاحتياجات مختلف الشرائح المجتمعية وبلوغ رضا المرتفق.

## **حضرات السيدات والسادة**

إن الطفرة التي عرفها استعمال تكنولوجيا المعلومات والإمكانيات والمكاسب اللامتناهية التي تتيحها جعلتها من الأسس الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة. ولما كانت الإدارة العمومية جوهر التنمية وركيزتها، كما أكد على ذلك جلالة الملك نصره الله في خطابه

بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة، كان لا بد لها من مواكبة الركب واستغلال مختلف الفرص والسبل التي توفرها تكنولوجيا المعلومات لتأهيل الإدارة وابتكار طرق جديدة لتقديم الخدمات وتحسينها.

وما التشخيص الذي وضعه جلالتة للوضعية الراهنة وللاختلالات التي تشوب الإدارات العمومية ومستوى الخدمات المقدمة للمواطن من ضعف في الاستقبال، وتعقيد في المساطر الإدارية وتضخم وتدني في الأداء، إلا دافع يحث علينا صياغة رؤية جديدة للتحديث الإداري تضع في مقدمة غاياتها إحلال روابط الثقة وتعزيزها بين الإدارة والمواطن من جهة. وإرساء المناخ الملائم لتسريع وثيرة استقطاب الاستثمارات وتوظيفها للمساهمة في الجهود التنموية من جهة أخرى.

وانطلاقاً من إدراكنا لأهمية الابتكار المدفوع قدماً بالمعرفة الرقمية، نسعى لجعل تكنولوجيا المعلومات دعامة محورية ورئيسية للرفع من فعالية الإدارات ولتطوير سبل ونماذج مبتكرة لتقديم الخدمات العمومية وضمان الشفافية والمشاركة المواطنة. مما يضمن الانفتاح على المواطن وتجدد ثقته في الإدارة وتحقيق تطلعاته وانتظاراته. لاسيما وقد قدم المغرب رسمياً ترشيحه للانضمام لمبادرة الحكومة المنفتحة التي تضع الديمقراطية التشاركية ودعم الحكامة الجيدة وتعزيز الشفافية والانفتاح في صلب معايير الانضمام إليها.

وفي هذا الإطار، أعدت اللجنة الوطنية والتي تضم ممثلين عن القطاعات الوزارية وهيئات الحكامة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، تقريرا مفصلا يتضمن مجموعة من الالتزامات في المجالات ذات الصلة بالحكامة العامة والنزاهة ومكافحة الفساد وشفافية الميزانية وسهولة الولوج إلى المعلومة واستعمال التكنولوجيات الحديثة وإشراك المواطنين في إعداد السياسات العمومية.

إذ تمثل التكنولوجيات الحديثة أحد أسس تعزيز مبدأ الشراكة المواطنة الفاعلة ومفتاحا لتفعيل مبادئ الشفافية وتخليق الحياة العامة.

وإننا لنسجل بكامل الارتياح والاعتزاز، التفاعل الإيجابي للمؤسسات والمنظمات الدولية مع المكاسب التي حققتها بلادنا في مجال المشاركة الإلكترونية من خلال إحداث المنصات التفاعلية والبوابات والمواقع التي تعد فضاء إلكترونيا خصبا يوفر مجموعة من المعلومات والمعطيات والبيانات. فتبعا لتقرير هيئة الأمم المتحدة الصادر سنة 2016، احتل المغرب على مستوى هذا المؤشر الرتبة 17 عالميا، والأولى إفريقيا، مسجلا تقدما ب 21 درجة مقارنة مع تقرير 2012.

**حضرات السيدات والسادة**

لقد عرفت مختلف مؤشرات استعمال التكنولوجيا الحديثة (الإنترنت والهاتف المتنقل) وحظائر المشتركين تطورا سريعا ودمقرطة كبيرة خلال السنوات الأخيرة. حيث مر عدد المشتركين في الإنترنت من 10 ملايين سنة 2014 إلى 14.5 ملايين سنة 2015. في حين انتشر استعمال الهواتف النقالة على نطاق واسع حيث تبلغ نسبة تغطية الأسر 99.6%. كما بلغ عدد مستعملي الهواتف الذكية 14.7 مليون سنة 2015 مقابل 9.4 مليون سنة 2014.

إن الإقبال الواسع الذي تشهده التكنولوجيات الحديثة ببلادنا من قبل العموم يفتح العديد من الآفاق والسبل لتطوير الخدمات. سيما في هذا العصر الذي يعرف تطورا غير مسبوق لتكنولوجيا المعلومات, وهذا يتجلى بالخصوص في منصات المشاركة المجتمعية الإلكترونية أو ما يعرف بالويب 2.0 (web 2.0). كما أن ظهور أنترنت الأشياء أو ما يعرف بالويب 3.0 (web 3.0) الذي يعتبر ثورة حقيقية في مجال التكنولوجيا الرقمية يحتم علينا صياغة سياسات تتلائم مع هذا التحول التكنولوجي.

من هذا المنطلق، تسعى وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة إلى ترسيخ ثقافة الانخراط والتحول الإلكتروني على كل مستويات الإدارة العمومية والتأقلم مع هذا المعطى التكنولوجي واستيعاب مختلف استحقاقاته.

وفي هذا السياق، تعزم الوزارة إطلاق عدة أورش لتعزيز رقمنة المساطر وابتكار الحلول الرقمية لتبسيطها من خلال مواكبة القطاعات الحكومية لاعتماد المنصة الحكومية للتكامل ( Gateway gouvernementale)، التي تروم تقليص أو حذف الوثائق المطلوبة في إطار المساطر الإدارية. حيث تمكن من تفعيل تبادل البيانات المشتركة بين الإدارات العمومية بطريقة تؤهلها لتقديم خدماتها إلكترونياً دون الحاجة إلى طلب المعلومة من المواطن الذي لن يحتاج إلى التنقل بين الإدارات. وهو ما يتماشى مع توجيهات جلالة الملك نصره الله بشأن ضرورة تعميم الإدارة الإلكترونية بطريقة مندمجة بين مختلف القطاعات والمرافق، واستعمال التكنولوجيات الحديثة لتسهيل حصول المواطن على الخدمات في أقرب الآجال، دون الحاجة إلى كثرة التنقل والاحتكاك بالإدارة.

ووعياً منها بالإمكانيات التي يتيحها استخدام التكنولوجيا الحديثة لمواكبة أورشها الاستراتيجية، اعتمدت الوزارة في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد برنامجاً خاصاً بالإدارة الإلكترونية يضم 43 مشروعاً، من بينها إنجاز منظومة موحدة لتتبع المقترحات والشكايات باعتماد قنوات إلكترونية تمكن المواطنين من تقديم مقترحاتهم وشكاياتهم في احترام تام للآجال المنصوص عليها قانونياً.

كما تعتزم تطوير بوابة إلكترونية للحصول على المعلومات، سيتم إدماجها مع البوابة الحكومية للبيانات المفتوحة (open data) لتمكين المواطن من تقديم وتتبع طلب الحصول على المعلومة من جهة، والإدارة من الإجابة على طلبات المواطنين ونشر المعلومات الأكثر طلبا من جهة أخرى. وذلك في إطار مواكبة تنزيل مشروع قانون الحصول على المعلومات الذي يوجد قيد المصادقة بالبرلمان.

موازاة مع ذلك تعمل الوزارة على مواكبة مجموعة من القطاعات الحكومية والجماعات الترابية في إطار التعاضد والتشارك على تنزيل وتفعيل مجموعة من الأنظمة المعلوماتية، وذلك بهدف ترشيد النفقات وتقليص التكاليف وتعميم الاستفادة لأجل التوطين الإيجابي لتكنولوجيا المعلومات في الممارسات الإدارية.

والفرصة مواتية ، للتأكيد على أن كل الإدارات، على الصعيد المركزي واللامركز وعلى مستوى الجماعات المحلية مدعوة اليوم للانخراط في هذه الدينامية والتأقلم معها لتعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات باعتبارها المدخل والمرتكز لفعالية تدبير الخدمات وتحسين جودتها.

**حضرات السيدات والسادة**



إن الإقبال الذي أصبحت تشهده الجائزة الوطنية للإدارة الإلكترونية لخير دليل على مدى حرص مختلف الإدارات العمومية وتنافسها على تقديم خدمات عمومية إلكترونية ذات جودة عالية، ومن خلال قنوات إلكترونية متعددة للمستخدمين.

فنحن على يقين أن كل الإدارات لها من المقومات والإمكانيات ما يجعلها تسير بخطى حثيثة في هذا المنحى، وما الجوائز التي ستمنح بعد قليل لأحسن خدمة عمومية إلكترونية إلا دليل على المبادرات الخلاقة التي تسير في تحقيق هذا المبتغى.

إن الدورة العاشرة لجائزة امتياز التي جاءت لتحفيز الجهود وإذكاء التنافس الإيجابي وتتويج المبادرات الخلاقة في مجال الإدارة الإلكترونية عرفت مشاركة مرشحين من الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات والشركات العمومية وشركات التدبير العمومي المفوض. وهمت أربعة أصناف هي: "المحتوى الإلكتروني" و"الخدمات الإجرائية الإلكترونية" و"التطبيقات الذكية" و"المشاركة المجتمعية الإلكترونية".

وقد تمت دراسة هذه الترشيحات من طرف لجنة موسعة تضم أعضاء ذوي كفاءة ومهنية واسعة في مجال الإدارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، يمثلون القطاعين العام والخاص

والمجتمع المدني. وها نحن نجتمع اليوم لنحتفل بالفائزين، مقدمين بذلك أمثلة حية رائعة ومبدعة على الجهود المتميزة التي تقوم بها الإدارات العمومية للرفع من جودة الخدمات التي تقدمها.

وإنني إذ أبادر بصفة مسبقة إلى تهنئة الفائزين بالجوائز المخصصة لهذه المناسبة، أغتتم الفرصة لدعوة باقي القطاعات والمؤسسات العمومية الأخرى إلى الاقتداء بهذا النهج في إطار من التكامل والانسجام قصد تحقيق التغييرات البنوية المنشودة والدفع بمستوى الأداء الإداري ليرقى إلى مستوى التطلعات والانتظارات الملحة والمشروعة للمواطن.

## **حضرات السيدات والسادة**

في ختام هذه الكلمة، لا يسعني إلا أنأشيد بالدور المسؤول والجاد للجنة التحكيم وكفاءتها في مراعاة تطبيق معايير مقننة وواضحة، وعملها بموضوعية متجددة وباستقلالية تامة.

كما أجدد خالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في دعمفعاليات هذه الجائزة، منوها بمختلف المبادرات المتبارية لنيلها في نسختها العاشرة.وبهذه المناسبة سيتم اليوم إعطاء الانطلاقة الرسمية للمولود الجديدكتكملة لمنظومة التوظيف والتعيين بالإدارة العمومية، وهو التطبيق الذكي لبوابة "emploi-public.ma" الذي يمكن تحميله

على الهواتف النقالة. وقد جاء هذا التطبيق ليكرس مبادئ الشفافية والاستحقاق وتكافؤ الفرص في الولوج للمناصب العمومية.

ومرة أخرى أرحب بجميع الحضور الكريم، وأهنئ مسبقاً جميع الفائزين متمنياً لأعمالهم المزيد من التوفيق والسداد. وفقنا الله جميعاً لما فيه خير بلادنا تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.